البيروقراطية بين فيبر وهاينز

ساسي سفيان
جامعة الشاذلي بن جديد .الطارف
saci_soufiane@yahoo.fr
تاريخ الإرسال:2019/11/03؛ تاريخ القبول:2020/03/08
SACI SOUFIANE

Abstract

Democracy is currently facing multiple challenges, both in theory and in fact. It is threatened by enemies, but also by a sense of fatalism in reaction to changing circumstances. In response to all of this, there have been various rescue attempts, some of which pose new threats or challenges.

Some of Weber's sources from the laige German literature on feudalism have already been cited in the Soc. of Law and elsewhere. Among Weber's contemporaries Otto Hintze in particular was impressed by his comparative approach. Hintze, who for a Prussian historian had a rare sense for the comparative method.

keyword: The state, bureaucratic, General function, liberalisme, the authority.

ملخص

تعتبر نظرية البيروقراطية إحدى النظريات الأكثر رواجا في تاريخ العلوم الاجتماعية. وسواء انشغلت السوسيولوجيا العالمية للتنظيمات بشكل كبير، بهذه النظرية من أجل نقدها أو تقبلها، وسواء رفضها تيار الإدارة العامة الجديدة جزئيا أو جملة وتفصيلا، فإن الموقفين الاثنين ينبنيان في الغالب، على صور من سوء الفهم والمعرفة المنقوصة إزاء مشروع

ماكس فيبر أو فكر أوتو هاينز، اللذان قدما هذه المحاولة للجمهور العلمي، عددا من التحليلات الأساسية لإشكاليات البيروقراطية. وقد وقع اختيارنا على هذان التوجهان لتميزهما في عرض مختلف المنظورات التي عالجت إشكالية البيروقراطية، مع أخذنا في الحسبان، نقاط التوافق والاختلاف بين التوجهان.

الكلمات المفتاحية: الدولة؛ البيروقراطية؛ الوظيفة العمومية؛ الليبرالية؛ السلطة.

مقدمة: يتشارك فكر المؤرخ أوتو هاينز (Otto Hintze, 1861-1940) والسوسيولوجي ماكس فيبر إلى درجة كبيرة، سواء من حيث أثرهما العلمي، توجهاتهما السياسية وكذا في الشخصية. ومن الوهلة الأولى، نتوقع أننا لما نقارن بين توجهاتهما نحو موضوعات السوسيولوجيا. أن نجد توافق كبير بالنظر إلى المحددات سابقة الذكر إلا أن كتاباتهما كشفت على التوالي، أن السوسيولوجيا والعلم التاريخي: ﴿يغطيان بعضهما بشكل واسع﴾(Hintze, O. 1964: 251)، استنادا إلى عبارة هاينز ذاته. ومهما بدا العمل التاريخي-المقارن عند هاينز، هائلا من حيث مداه، مقارنة بالمؤرخين الذين اعتادوا في الغالب على التخصص الضيق، فهو مع ذلك يظل عملا متراجعا مقارنة بأعمال ماكس فيبر، سواء من حيث اتساع وجهة النظر، كما من حيث الطابع الكوني. صحيح أن هاذين الجهبذين اللذين ولدا بين 1861- 1864، ينتميان كلاهما إلى جيل، يشكل توحيد الإمبراطورية الجرمانية عندهما في الوقت ذاته، ذكرى طفولة وماضيا بطوليا. فقد عايش فيبر الذي توفي عام 1920 شيئا ما،

عصر الإمبراطورية التي طبعته في العمق. ومن جهته، فقد اتسمت حياة هاينز بانخراطه بحزم، في قضايا المجتمع وسياسة الإمبراطورية (كما هو حال فيبر). وحظي بفترة أرحب عرف فيها حقبة جديدة من الإبداع التي حاول أثناءها، أن يتغلب على تجربة الهزيمة وتغيير النظام بين سنتي 1918-1919 الذي تأثر بها كثيرا.

وفي ظل الأخطار المحدقة والجادة التي تهدد الحرية الفردية التي حملها التحول الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي المترتب عن التنظيمات. شكلت وما تزال تشكل النظرية الفيبرية الهائلة لحظة سيرورة تاريخية ضرورية ومتعددة الأبعاد من النقد الليبرالي وتفكيك الدولة التسلطية القديمة، لفائدة تحول تعددي وبرلماني في الدائرة السياسية، كيف قام كل من ماكس فيبر وأوتو هاينز بتوظيف مفهوم البيروقراطية في تفسير التغيير، وعقلنة السلطة؟ ما هي جوانب الالتقاء والاختلاف في أطروحات ماكس فيبر وأوتو هاينز في تفكيك البيروقراطية كتفاعل أساسي في مجتمع التنظيمات؟

1- الدولة، المجتمع والنزاع بين البيروقراطية والسياسة

مثلما بينا ذلك آنفا، فقد ركز كل من ماكس فيبر وأوتو هاينز، على المكانة المركزية التي تحتلها البيروقراطية والموظفون بالخصوص، في الواقع الدستوري للإمبراطورية الجرمانية وحرص كلاهما على تحليلها. رغم انبهاره بفعالية البيروقراطية، فقد توصل فيبر إلى إنتاج نقد لاذع عن العلاقة بين الموظفين والسياسة، صاحبته مقترحات جريئة في نطاق الإصلاح الدستوري. ومن جانبه، لم يعد هاينز النظر في العلاقة القائمة

بين الموظفين والسياسة، في ظل النظام الإمبراطوري. فقد كان أبعد من أن يتقاسم رؤية فيبر بصدد البيروقراطية. ولم يطالب بإجراء إصلاحات دستورية هامة، قبل سنة 1917. ليس سوى بعد ذلك التاريخ، أين اقترب تدريجيا من موقف فيبر. ويحيل تباعد آرائهما عن البيروقراطية والسياسة في ألمانيا إلى تباينات أساسية في الموقف. يجب علينا الآن، أن نشير إليها في أربع نقاط:

1) يعتبر فيبر أن الموظفين البروسيين يشكلون جماعة اجتماعية كغيرها من المجموعات الأخرى. وقام بتحليل الطابع الخاص لمصالحهم المموهة، خلف قناع الأيديولوجيا. وكشف عن روابطهم بمصالح الملاّك العقاريين والتقاليد الإقطاعية. قام بذلك، على أساس تحليل بنية الطبقات ووضعيتها الاقتصادية والثقافية، في ظل الإمبراطورية. ولكي لا نطيل الكلام، فقد: «تميزت تلك البنية من جهة، بحقيقة انهيار الظروف الاقتصادية الضرورية التي توطد المكانة القومية للطبقة الارستقراطية البروسية. ومن جهة أخرى، فقد بدأت البرجوازية الصناعية-الرأسمالية في الاستحواذ على النسق الإقطاعي والأبوي للقيم الاجتماعية عند الارستقراطيين، في الوقت الذي ظلت فيه البروليتاريا، على هامش المجتمع في ظل الإمبراطورية» (جوليان فروند، 1998: 63-72).

ندرك جيدا أن فيبر – ذلك البرجوازي الواعي بانتمائه الاجتماعي- كان يعتقد أن ألد أعداء الطبقة البرجوازية لم يكن يتمثل في البروليتاريا، لكن في طبقة الأرستقراطيين. وانتقد بحدة اتجاه البرجوازية نحو التكيف السياسي-الاجتماعي، الولاء للدولة» وجعل قيمها وسلوكياتها

﴿إقطاعية﴾. إنه كان ينظر للمجتمع بوصفه متشكلا من مصالح متنافرة، تخترقها من جهة إلى أخرى نزاعات، كان يأمل أن يتم الكشف عن تلك الصراعات في وضح النهار. وفي هذا المنظور الذي ينطلق من المجتمع، فهو يعطي للبيروقراطية مكانتها المميزة. إن ما كان ينقص هاينز الذي تميز مزاجه وأسلوبه في النظر إلى الأشياء، بأنهما أقرب إلى مزاج وأساليب الموظف البروسي المتحمس منهما إلى الالتزام البرجوازي المضاد للأرستقراطيين عند فيبررستقراطيين. كان ينقصه أيضا، ربما إلى نهاية الحرب، القدرة على ملاحظة البيروقراطية (والدولة)، إذا جاز القول ﴿من الأسفل﴾. لم يتمكن هاينز أبدا، من تحليل طائفة الموظفين في ألمانيا البروسية، من زاوية نظر تبعيتهم النسبية للطبقات ولجماعات اجتماعية خاصة. وإن تضمنت أبحاثه ولا ريب، عناصر الحجة والتوضيحات التاريخية عن مثل تلك التبعية. لم يعتقد مطلقا، أنه من المستحيل توظيف مفهوم ﴿مصلحة الدولة﴾ (بمعنى غاية خاصة بالدولة، من أجل إدارة العمل) ولم يقلل من شأن هذا المفهوم، من وجهة نظر نقد الأيديولوجيات، كما فعل ذلك فيبر.

وهنا يبرز الاختلاف الجوهري بين هذين الكاتبين. للوهلة الأولى، يضع فيبر وهاينز أولية الدولة وسياسة القوة، في قمة انشغالاتهما وهذا بكيفية جد متنافرة، عند الأول مقارنة بالثاني. إذ يقيّم أحدهما كما الآخر، ويشترط أو يكافح ضد التطورات الاقتصادية، الإصلاحات الاجتماعية والتغيرات الدستورية، وفقا لتأثيرها في قوة وعظمة الدولة القومية، ولو لم يكن ذلك بكيفية حصرية (Köhler. 1970: 69-75). لكن، كان هاينز

يعتقد إلى غاية سنة 1918 أيضا بأسلوب تحليلي، أي أنه كان يختار زاوية الملاحظة العلمية ومنظوره، مناهجه وأنماطه التفسيرية، انطلاقا من الدولة والسياسة وانطلاقا من السياسة الخارجية في غالب الأوقات. فقد كان يميل على طريقة الموظف، ألا يقحم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، سوى كظروف أو نتائج الفعل الدولاتي. لكن بالعكس، كان فيبر يلقي نظرة سوسيولوجية على الدولة. وإن كان يقبل أهداف السلطة الدولاتية، بقدر ما كان يحاول أن يمسك قبل كل شيء (وربما حصريا) بالأجهزة والقرارات الدولاتية من وجهة نظر تبعيتها ووظيفتها، إزاء هذا المجتمع المتنافر الذي تتخلله النزاعات.

ونتيجة لذلك، فقد طور كل من هاينز وفيبر بكيفيات متباينة نظرتيهما إلى العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع. ونحو عام 1900، كان فيبر ينظر إلى ﴿المجتمع﴾ بوصفه ميدان الحاجات المشتركة، ﴿الثقافة المادية﴾، الحياة الاقتصادية، ﴿الثقافة الخارجية﴾، التجارة والقوى الجماعية التي لا تتوصل سوى جزئيا إلى مستوى الوعي. شكل المجتمع والاقتصاد عنده، الأسس الثابتة للتنمية المنتظمة نسبيا التي ترتكز عليها الدولة. لقد كان ينظر بالعكس إلى الدائرة الدولاتية التي تطغى عليها الإرادة الواعية والإرادة الفردية. إنه ينظر إليها بوصفها ﴿شخصية﴾ وفردانية، يغذيها ﴿طموح التسيير، الإدارة والهيمنة﴾(Hintze, O. 1964: 12-32) وبهذه الكيفية، تبدو له ﴿شخصية الدولة﴾ وأجهزتها المتمثلة في الملك وطائفة الموظفين، كالعوامل الأكثر أهمية في التغير التاريخي. ولهذا السبب، رغم أنه كان يعتد بالعوامل الاقتصادية والسوسيو-تاريخية، فقد ظل أيضا

غريبا عن التصور السوسيولوجي للدولة، كما عن الترجمة الاجتماعية والتاريخية الحقيقية للتاريخ الكوني. وقد يكون التأثير الذي مورس على هاينز، من قبل أساتذته يوهان درويزن وجوستاف شمولر (Johann Gustav Droysen (1808-1884) et Gustav Schmoller) قد وزن بثقله على منظوراته، كما أثرت فيه عشرات السنوات من العمل حول التاريخ الإداري للعهد القديم.

يبدو بالفعل أنه من المثمر أن نستعمل منظور الدولة (وفق تصور مرن) لدراسة هذه الحقبة، كما الحقبة التالية لها. ولهذا السبب، يعتبر القرنان 19-20م أقل أهمية، في مشروع هاينز منه في أبحاث فيبر. ولم تبرز البوادر الأولى للتغيير، سوى بعد القطيعة التي أحدثتها الحرب العالمية الأولى والثورة الألمانية: فقد ترك ﴿استغراق الدولة﴾ والمشاعر السابقة، إزاء ﴿جلال الدولة﴾، المكان إلى علاقة نقدية ومتوجسة في ظل إشراف نظام الجمهورية. تمكن هاينز عندها من تصور الدولة بكيفية أكثر أدواتية، بوصفها منظمة مجعولة ﴿للهيمنة على الرجال وعلى مصالحهم المشتركة﴾، وبقدر معين قام بتأويلها ﴿من وجهة نظر المجتمع﴾. إنه يقترب هكذا، من موقف فيبر دون أن يوضح ذلك بشكل دائم (عبد السلام بن عبد العالي و محمد سبيلا، 1991: 83-89). حسب فيبر - الذي بدا له ذلك الأمر أكثر تجليا مع مرور الوقت- تشكل الدولة ﴿مؤسسة﴾ («entreprise»)؛ أي أداة محددة بخصائص وظيفية، موجهة نحو بلوغ أهداف متنوعة، متحركة وليست معينة من قبلها بالضرورة. مع فيبر لم تعد الدولة تجسيدا للكلية، في أية صورة كانت. لم تعد أكثر من وسيلة، مهما

كانت مميزة. وعقب ذلك، يجب أن يتم تحليلها بالنظر إلى القوى المتحولة والمتنافرة التي تستهدف تجسيدها وتحقيقها على أرض الواقع. يعرف فيبر تلك القوى، بواسطة مصالح مادية وصورية تخص جماعات وطبقات وقرارات، ترتبط بقيم ومجهودات فردية. وعليه، فهو يتوفر على إمكانية الملاحظة السوسيولوجية، بالمعنى العريض جدا، الاجتماعية-التاريخية بالأخص، للدولة وللبيروقراطية (Weber, M. 1924: 381).

ويتجلى هذا ليس وحسب في تحليله للموظفين في ظل الإمبراطورية، لكن يبرز أيضا في الحكم الأساسي الذي أصدره حول سيرورة البيروقراطية، في إطار المنظور البعيد المدى للتاريخ العام. فهو يعتقد أن تقدم البيروقراطيات الحديثة وسيرورة البيروقراطية، بوصفها كذلك، تخضع لسيرورات سوسيو-اقتصادية وسوسيو-ثقافية (اقتصاد السوق والاقتصاد النقدي، ﴿لامبالاة مضادة للنزعة التقليدية للعالم، تعميق تقسيم العمل، التمايز والتخصص الاجتماعي الذي يستدعي التنسيق) ولو أنه يكشف عكس ذلك أيضا إلى أي مدى، يؤثر ويهدد ظهور البيروقراطية تلك السيرورات السوسيو-اقتصادية والسوسيو-ثقافية ذاتها. بعبارات أخرى، يتموقع تحليل فيبر للبيروقراطية، في إطار فكري سوسيو-تاريخي بما في ذلك عندما يتناول هذا التبرير، مسألة التاريخ العام. وبالمقابل، لا نعثر على أية مماثلة لهذه المقاربة في أعمال هاينز، الذي لم يحاول البتة أن يقدم أي تفسير ذي طابع سوسيو-تاريخي، عن سيرورات التشكل الداخلي والخارجي للدولة. وهي السيرورات التي

توجد بالعكس، في قلب حقل تحريه وبحوثه. وهو يعتقد أن لحظتها المركزية تتمثل في صعود، بنينة وتشكل جماعة أو طائفة الموظفين.

فيما يخص اختيار وجهات النظر، التساؤلات والمفاهيم التي توجه اكتشافاته، كان فيبر إذن جد بعيدا عن فكرة «أولية سياسة القوة القومية»، مما كان عليه الحال مع هاينز. ويعني ذلك، على مستوى تحديد الأهداف السياسية أيضا، أن الاختيار الجد جاف وأحيانا القومي عند فيبر (لفائدة الدولة القومية القوية) يتموقع ويخدم في الواقع، أهدافا سوسيو-ثقافية شاملة، مثلما توحي بذلك العديد من صياغاته (Mommsen, W. J. 1974b: 71). وبخلاف ذلك، يعني هذا -في ميدان الإرادة السياسية- أن هاينز رغم أنه كان أكثر حرصا وأكثر اعتدالا في تبريره، فقد دافع بشكل لا لبس فيه عن أهداف سياسة القوة القومية لذاتها. يجب أن نبين مع ذلك، أن تلك الأهداف لم تكن تشكل عنده غاية بحد ذاتها. إنها خيبة الأمل العميقة التي أحدثتها الكيفية غير اللائقة تماما في نظره التي سيرت بها السياسية الخارجية الألمانية، وهي التي دفعت ماكس فيبر إلى توجيه معظم هجماته ضد «دولة الموظفين» والدولة الملكية التي تخضع لسيطرة الموظفين. لكن، دون وجه حق، فقد أقام الرابطة بين العيب في التنسيق الواضح وإدارة السياسة الخارجية، كما غياب العقوبات الشخصية في حالة الفشل الفاضح، مع عدم استقرار نظام الحكم قبل-البرلماني الذي يفتقر إلى ثقة الغالبية القوية من أفراد المجتمع. إنه يعاتب الموظفين المكلفين بعجزهم البيروقراطي، في إدارة سياسة القوة.

وبالأساس، من أجل اهتمامات سياسة خارجية، فقد وجه ماكس فيبر نقده للسياسة الداخلية.

لكن هاينز الذي كان مقتنعا أيضا بأن الغاية، كانت تتمثل في مضاعفة القوة القومية، قد قبل أيضا بين عامي 1913-1914 – بثناء متحفظ ووفاق حذر- نجاحات السياسة الخارجية للحكومة الإمبراطورية. وهذا ما يكشف أن كلا من فيبر وهاينز، يقيّمان الوقائع نفسها بمقاييس مختلفة. ورغم أنه ناصر السياسة الألمانية، كقوة عالمية وشجع سياستها البحرية، فإن هاينز لم يكن يؤمن لا بالحرب المحتومة ولا أن تختزل العلاقات بين الأمم في حروب. وهو وفيّ بهذا الشأن إلى التقليد الفكري عند ل. فون رانكه (Leopold von Ranke, 1795-1886). فقد كان يثق بالعكس في تضامن نظام قوي (مبني على حق الشعوب وعلى مجتمع الثقافة) يميل في آخر المطاف إلى تحقيق التوازن، رغم أنه مهدد ويتخلله التنافس والعداوات. إن سياسة القوة العالمية – التي تتبناها ألمانيا والتي يساندها- قد شكلت عنده، امتدادا لسياسة القوة القديمة. وبالتحديد:

- فهي لا تبحث عن الهيمنة العالمية.

رغم أنها لا تلجأ إلى أدوات جديدة وتعمل على مستوى أكثر فأكثر شمولية، فإن هذه الكيفية في النظر، تجعله أكثر اعتدالا على المستوى السياسي. لكن على المستوى التحليلي، فهي تحول دون أن يدرك الجدة النوعية في الإمبريالية، في زمنه والطاقات التدميرية الهائلة التي تترتب عن وظيفتها في تجنيد وحشد الجماهير وتمفصلها مع متطلبات توسع الرأسمالية الصناعية التي تطورت، بشكل غير متكافئ على مستوى

المعمورة (Hintze, O. 1962: 403). بكيفية أكثر وضوح من هاينز الحريص والمعتدل، كان فيبر يرى في السياسة الدولية، مجرد صراع من أجل السلطة ومن أجل فضاء حيث تشتد المزاحمة من أجل البقاء. وقد جعله مزاجه الانفعالي، ناقدا عنيفا إزاء الأخطاء السياسية الفادحة وعواقب سياسة القوة الألمانية. يمكننا القول بشكل معين، أنه كان أكبر المعاصرين من زاوية النظر السياسية بفعل قوميته، من زاوية تحليلية بفعل إحساسه بالدور الذي تلعبه ظواهر الجماهير في السياسة المعاصرة (ذلك الدور الذي يبحث عن الإمساك به، عبر مقولة السلطة الكارزمية وتحليل حزب الجماهير الحديثة).

وتحيل الاختلافات بين هذين المفكرين، فيما يخص تحليل البيروقراطية إلى التباينات في فهمهما للسياسة والواقع التاريخي أيضا. في كتاباته عن نظرية العلم، لم يفتأ فيبر أن يشير إلى أن قيم وأهداف الفعل السياسي، لا يمكنها أن تشتق من التحليل الأكثر دقة، عن الواقع التاريخي-الاجتماعي الذي يخضع للملاحظة. بالفعل، وحسب اعتقاده، فإن الواقع التاريخي لا يتضمن في ذاته، لا غايته ولا مدلوله (وهو ما يجعله ينحرف جوهريا عن المقاربة الهيجلية)، لأن مقاييس تطوره اللاحق لا تسجل في ذاته. وهو يعارض بشكل جذري، في الوقت ذاته، كل منظومة قيم مسبقة، لا تاريخية وثابتة، بمعنى القانون الطبيعي المسيحي أو بالمعنى الذي يعطيه لها هنريك ريكرت (Heinrich Rickert, 1863-1936). فهو يعتبر السياسة في البداية، كقرار وكمعركة، يجب أن نحاسب عنها من أجل قيم نزاعية – يقع تفضيلها دفعة واحدة – وكجدل عام، بين مصالح متباينة. وبالتأكيد، فهي

ليست بمثابة إنجاز مصلحة مشتركة، موجودة مسبقا بكيفية أو بأخرى. وبوضوح، يبرز من مفهومه التعددي والنزاعي معا للسياسة، إنكاره أية مشروعية لجماعة اجتماعية وحيدة، مهما كانت ذكية ومثقفة من أجل أن تحدد وتنجز بمفردها وفي كل مناسبة، ما هو صحيح من الناحية السياسية. وقبل كل شيء، فهو يشترط من الرجل السياسي، أن يتمتع بخصائص قتالية لا يمكنها بالطبع، أن تتطور وتتوفر عند الموظفين سوى بشكل متواضع. في رأيه، فإن الكفاءة والنزاهة لا يمكنهما لوحدهما أن تجعلا من الفرد سياسيا جيدا. ويشكل حياد السياسي، علامة فشله أو مواراة، كما هو الحال في الغالب. لا يمكن ولا يجب أن تكون البيروقراطية، حسب رأيه وسيلة لتعاطي السياسة، لأنها تحول ألا يقع هذا النزاع المحتوم أو تتستر عليه.

لكن العلاقة السببية المقلوبة موجدة أيضا. ومن الصعب تحديد ما هو – في أصل التفكير الفيبري- أكثر تكيفا أو أكثر اشتراطا، لأن فيبر كان غير راضي بشكل مفرط، عن إنجازات السياسة البروسية وخاصة بسبب توقعاته القومية، المتصلبة والعدوانية التي لم تحققها السياسة الألمانية البروسية وبسبب قناعته المضادة للإقطاعية، المشار إليها سابقا. هذا بالتحديد هو ما دفعه إلى الإلمام بوجهة نظر تحليلية ومعيارية معا، بشأن حدود الفعل البيروقراطي في ميدان السياسة. وأن يصوغ بدقة ما أمكن إلى ذلك سبيلا، الاختلاف النوعي بين السياسة بوصفها قرارا وعلاقة بالقيم ومعركة من جهة، والإدارة التي تليق بالموظفين فيما يتعلق بتنفيذ القرارات، بكيفية عقلانية في النهاية، من جهة أخرى. لقد طور فيبر نظرية

الفعل السياسي بنية جدالية، في سياق دولة موظفين قبل الحياة البرلمانية التي ينظر لها بشيء من التشاؤم. هذا ما يفسر لنا الطابع الحاد، الحاسم والمتطرف في تحليلاته(Kocka. 1976: 283-288).

حول كافة هذه الجوانب، يتميز تفكير فيبر في العمق عن تفكير هاينز. هذا الأخير لم يعرض بشكل صريح أسس تفكيره ومفهومه عن السياسة، على الأقل إلى غاية نهاية الإمبراطورية الفلهلمينية (l'empire wilhelminien.). مع ذلك، تجعلنا بعض الإيحاءات نعتقد أنه يفترض وجود مصلحة مشتركة، بكيفية عامة ومبطنة، رغم صعوبة التعرف عليها فيما وراء الصراع والتوافق بين خيارات قيمية متباينة ولا مبررة، تتجاوز المصالح الخاصة والأحزاب. ما يقصده بالمصلحة المشتركة و﴿منطق الدولة﴾، مثلما كان يسميه بالأساس، هي ممارسة السلطة والازدهار، القانون والأمن، السلم الداخلي والخارجي(Hintze, O. 1962: 392 et 405). إن إمكانية أن يكون للرجال العقلاء آراء متباينة حول هذه المبادئ، لا تشكل ظاهريا جزءا من تفكيره أو على الأقل من تبريره. يتميز رأيه حول كيفية بلوغ أهداف الدولة التي يصعب دائما التوفيق بينها، حسب رأيه بصبغة خاصة، لأنه يجعلها ترتبط بدرجة معينة بما يسميه ﴿الضرورات التاريخية﴾. ومن بين تلك الضرورات، فهو يعتد بالأخص بالتقليد التاريخي، الظروف الجيو-سياسية وقبل كل شيء بالتهديد الخارجي الذي يترصد الدولة(Hintze, O. 1962 :405).

حسب هاينز، يبدو أن الواقع في بعض النواحي، قد فرض بعض القواعد الأساسية لما يمكن أن تكون عليه الحاكمية الجيدة. على عكس

فيبر، فإن السياسة لم تكن عنده، مجموعة من الوقائع التي تفتقر إلى المعنى في حد ذاتها. إنها ليست تدفقا من الوقائع الفوضوية، لكنه لم يكن يرى فيها أيضا وبالتأكيد، حركة موجهة نحو هدف وذات بنية ظاهرة. سنذهب بعيدا إذا افترضنا أنه كان يؤمن بمقولات الضرورات التاريخية. لكن ليس هناك أدنى شك، في أنه يعتبر (أكثر من فيبر) بأن فعل الإنسان السياسي، هو نتيجة للظروف الطبيعية والوضعية المحددة مسبقا. وهكذا، يصبح الحادث التاريخي الأكثر موضوعية، هو الشرط الحاسم في السياسة الجيدة. إنه لم يكن يعارض واقع النزاعات بين: المصالح، الطبقات، الديانات، الخ، لكنه لا يشير إليها أيضا، في الوقت الذي يكشف فيه (دون أن يفسرها) عن النزاعات بين الدول. ويعطي قيمة تفسيرية جد عالية ﴿للمزاحمات والاضطرابات﴾، بشأن التطورات التي تنطبق على السياسة الداخلية للدول المتورطة فيها. يبدو أنه كان مقتنعا في داخله، دون أن يؤسس ذلك فلسفيا على حد علمنا، بأن مبادئ السياسة الجيدة، تترتب من رؤية ونقاشات الرجال الأذكياء، الرصينين، ذوي الإرادة الحسنة، النزيهين، المهرة والمتعلمين. أين يمكن، كما اعتقد هاينز، أن يكون من السهل أن نعثر عليهم في ألمانيا، إذا لم يكونوا من بين الموظفين ؟ بحيث أنه لا يجب أو -على أية حال- أنه لا يمكن أن نتخلى عنهم، عقب المآل المحتوم بعد كل حلقة نزاع أو تسوية ؟(Hintze, O. 1962: 381).

2- موازنة إبستمولوجية بين قضايا الدولة والبيروقراطية:

لقد بينا إلى أي مدى، يعتبر تحليل وتقييم البيروقراطية [والقضايا التي تتعلق بالتكوينة السياسية والمفاهيم المرتبطة بالدولة والسياسة

والافتراضات الجوهرية للنظرية التاريخية والمبادئ الإبستمولوجية عند كل من فيبر وهاينز، هي قضايا مترابطة. لقد استطعنا وصف وتناول المماثلات، الارتباطات، التطابقات والعلاقات الشرطية المفترضة (لكن، ليس العلاقات السببية الأحادية الاتجاه) في كافة اللحظات التي مر بها تفكير كل منهما وفي مختلف الميادين الإشكالية من مشروعيهما. كما أوضحنا أيضا أن القضايا العلمية الرئيسية، لا يمكن ترجمتها بشكل صحيح إلاّ عندما يتم وضعها في زمنها، بحيث يمكنها أن تعكس مشكلات معاصرة. ولكن كذلك، بحكم تباينات المقدمات التي ينطلقان منها، أسلوبيهما في النظر وتجاربهما في البحث والاختلافات التي تطبع كلا الباحثين في علاقتهما مع الحدث.

لقد مكنت هذه المقارنة، من الكشف عن بعض خصوصيات كل عمل، لكنها ربما أكدت محدوديتهما ونقاط ضعف كل منهما. تبرز مقارنة هاينز مع ناقد البيروقراطية ماكس فيبر إلى أي مدى، كان هاينز متأثرا بالكيفية التي ينظر بها إلى الموظفين والدولة التسلطية الفيلهلمينية. ورغم مهارته وحدة بصيرته، فهذا ما يحد من مدى تحليله للوظيفة العامة. ومقارنة بالنظرة الليبرالية والديمقراطية التي يحملها فيبر، يبدو من المؤكد أن هاينز هو في الجوهر دولاتي، قبل-تعددي وحتما قبل-ديمقراطي. وهذا ما يعطي لمشروعه، ومحدودية منهجية عمله المؤثر من جهة أخرى (والذي لا ننوه به هنا كما يجب). تتجلى هذه الحدود بوضوح أكبر في المقارنة: ابتعاده في الحقيقة، إزاء الفهم السوسيو-تاريخي، افتقاره للفطنة في تحليل الظواهر الحديثة (لأنه كان ينقلها إلى التاريخ المعاصر الخاص بالمقولات

المؤكدة في استكشاف أوروبا القديمة) (Hintze, O. 1962 :468). إن استعداده لإدخال الصراع من أجل القوة بين الدول كعامل تفسيري، بكيفية متناسقة ربما، لكن دون أن يعتبره شيئا ما كموضوع، يتطلب التفسير(Hintze, O. 1962: 52) . لم يكن هاينز يولي عناية كافية بالتمييز بين القضايا الوصفية والتحليلية والقضايا المعيارية ومشكلات الموضوعية. إنه يهمل أيضا حقيقة، كيف ترتبط القضايا العلمية بمراكز ومكانات الباحثين. رغم أن هاينز جد متصلب في ميدان الميثودولوجيا، فهو يبدو مع ذلك وكأنه قبل-نقدي، في مرآة النقد الفيبري. مع ذلك، فإن هذا يصح بالأخص في الحقبة الفيلهلمينية. وبعد ذلك بالفعل، فقد اقترب من فيبر، بشأن العديد من القضايا والجوانب. ولكن، ظل هذا التقارب لا مكتملا وليس مرتبطا في الحقيقة بمواقفه السابقة. تكشف هذه المقارنة أيضا، عن عدة حدود وعيوب في مشروع فيبر الذي لا يمكننا أيضا أن نعيد له الاعتبار هنا، في مجموعه. وهذا ما يكشف بشكل غير مباشر، عن الأهمية الراهنة على الدوام لرؤية هاينز، لكنها من جهة أخرى بلا منازع، قد تجاوزها الزمن. سنحاول تبيان ذلك، لكي نكمل عملية الموازنة، انطلاقا من تحليل البيروقراطية عند فيبر.

مثلما رأينا ذلك، فإن نقد فيبر ليس موجها وحسب لسيرورة بيروقراطية سياسة الدولة، في الإمبراطورية وفي بروسيا. لكنه، كان موجها بكيفية شبه مستسلمة وقدرية، ضد تلكؤ ميادين الحياة المتنوعة في المقصورة القاسية، مثل صلب المستقبل الذي تنبأ به. عن طريق القراءة بين السطور، فإننا لا نشعر عند هاينز، بأية خشية من مثل هذا التلكؤ. في تصوره هذا،

فإن فيبر لا يعبر فقط عن حرص المفكر الليبرالي من أجل سلامة فضاء وحرية الإنسان، حماية حقوق الإنسان والمواطن أو فرص الانعتاق الفردي. إن هذا الليبرالي المحافظ الذي يمثله هاينز، كان بإمكانه أن يتقاسم مثل هذا القلق مع فيبر. بالنسبة إليه أيضا، فإن الحرية بوصفها أمنا قانونيا وفضاء فعل بالنسبة للأفراد هي قيمة مؤكدة، من تلقاء ذاتها إلى درجة أنه لم يصغها بوضوح سوى بالكاد. لكن تحت احتجاجات فيبر، ضد سيرورة البيروقراطية الكونية التي يتوقع حدوثها، نعثر بالعكس على نموذج الفرد النشط، الديناميكي والمتحرر الذي يناصر القيم ويحققها من خلال التكفل بها في عملية الصراع. وهو مثال كان فيبر يأمل أن ينجزه، ليس وحسب بالنسبة للمؤسسين الكبار للأديان والقادة الكارزميين في السياسة والاقتصاد، لكن أيضا – ولو كان ذلك بصورة ضعيفة- بالنسبة للجماهير الكبيرة من الأفراد. كيف يمكن خلاف ذلك، أن نفهم نقده ضد اتجاه شمولر واقتراحات ﴿الدولة الاجتماعية﴾ التي قدمها هذا الأخير والتي تستهدف كلها تحقيق تمدد إضافي للشركات الاقتصادية للبلديات خاصة، بهدف تحسين الظروف السوسيو-سياسية للعمال! كان فيبر يتهكم على هذه ﴿المتعة للبيروقراطية﴾ التي تنعكس أيضا في ﴿عقلية الكسالى﴾ التي تميز طلبته في القانون. وكان يبحث عن موازنات: ﴿للحفاظ على جزء من الإنسانية، جراء تجزئة الروح، وهيمنة مُثل الحياة البيروقراطية﴾ .(Mommsen, W. J. 1974b:179)

هذا الموقف الجوهري الذي تغطيه بالطبع القضايا المركزية عن فيبر، هو موقف ليبرالي وفرداني، يميل بالعكس نحو نموذج المقاول المقدام، بدلا من

الموظف الماهر، المكرس للعظمة والكرامة البطولية، بدلا من السعادة البسيطة، كان بالكامل غريبا عن مزاج هاينز. فقد هاجم هذا الأخير بصراحة، النقد الفيبري الذي أشرنا إليه وعارض في الحقيقة، المصادرة التي تقول بعدم وجود أي مكان للشخصيات المستقلة في طبقة الموظفين: ﴿يمكن ربما بالنسبة لجمهور الناس المتوسطين، أن يمنح الإحساس بالانتماء إلى مجموعة كبيرة، ترتبط بها سعادة وبؤس ملايين الأفراد. ولو أن ذلك، لا يشكل سوى حلقة صغيرة من الآلة، والبديل عند غياب الشخصية؛ تلك الشخصية التي هي في نهاية الأمر (مهما كان الزمن والمكان) نادرين هم أطفال الأرض الذين يمكنهم أن يتمتعوا بها﴾. لقد دافع هاينز عن العامل الذي ينشغل بأمنه المادي أكثر من انشغاله بالجانب المادي من التقدم الاقتصادي (Hintze, O. 1964 :118-120).

هذه الاختلافات القيمية الجوهرية، بين فيبر وهاينز واضحة المعالم، فيما يخص السياسة الاجتماعية. كان فيبر يرافع، بكيفية مماثلة عن لودفيج (لوجو) برانتانو (Ludwig Joseph (Lujo) Brentano, 1844-1931) من أجل سياسة اجتماعية ليبرالية، تمثل قبل كل شيء، شرطا ضروريا في ميدان السياسة الداخلية، بصدد السياسة العالمية التي تكلل بالنجاح. لكنها ربما تشكل أيضا، تبعة منطقية لتمثلاته الاجتماعية-الليبرالية ولا علاقة لها مع ﴿الشفقة﴾ ولا مع حب الجار. يتعلق الأمر بترقية المساواة في الفرص، المسؤولية الفردية والقدرة على التمتع بذاته بحرية. يعلن فيبر أنه يقبل بنقابات قوية ومستقلة والحق في الإضراب. وعام 1918، فقد وصف ﴿الاشتراكيين بالخونة﴾. وينتقد بهذه العبارات

القاسية، علاقات العمل المضادة لليبرالية والأبوية السارية في الشركات الاقتصادية البيروقراطية الكبيرة. وانتقد السياسة الاجتماعية التي اتبعها أتو بسمارك ويرى فيها سياسة صبيانية، أبوية ومضادة لليبرالية. وعارض الانخراط الشرعي والانتماء إلى تجمعات ومنظمات الوساطة الاجتماعية للدولة وبكل تأكيد التي تؤدي إلى الانقلاب والعزلة (Mommsen, W. J. 1974b:106).

لقد تحدث هاينز هو نفسه لصالح السياسة الاجتماعية العمالية، حتى في اللحظة التي كانت فيها في نقطة الصفر أي في الحضيض، في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى. ومن بين ما كان يأمل منها، أنها ستتمكن من تمتين سياسة القوة القومية على المستوى الداخلي، بواسطة الحد من التناقض بين الدولة والعمال. لكنه، لم يكن يبدي عناية كبيرة باستقلالية العمال، بالمساواة في حقوق تنظيماتهم أو بإمكانات تسوية النزاعات، خارج وصاية الدولة. فلم ينخرط لفائدة النقابات القوية، بل أنه بالعكس عارض عام 1911 ﴿الضغط الإرهابي﴾ الذي تمارسه تلك التنظيمات النقابية على العامل المنعزل. كان يناصر التأمين الاجتماعي الذي طبقه بسمارك وعبر عن موافقته، بقوله أن موظف الدولة، قد شكل نموذج السياسة الألمانية، في ملف سياسة التأمين الاجتماعي. لم يكن هاينز يخاف من التدابير الحكومية في التنظيم وكان يتوقع منها الكثير. فقد نصح بضرورة متابعة مجهود تحويل العمال إلى موظفين، للقضاء على راديكالية الحركات اليسارية (Hintze, O. 1964 :118-120).

مع حرصه الشديد على تطبيق الإصلاحات، وهو ما يجعله يختلف بشكل ذي دلالة عن المحافظين المعاصرين، فقد بدا هاينز مدافعا عن الإبقاء على الوضع القائم قبل-الليبرالي الذي يطبع الدولة التسلطية. بوصفه ليبراليا جيدا، فقد ندد فيبر بالعكس ضد الإجراءات القبل-ليبرالية التي تميز النظام الاستبدادي الذي كان يعيش في ظله. فمن ذا الذي كان ينازعه، بشأن الدفاع عن البديل الأكثر ملائمة للمستقبل ! لكن، لا يمكننا في الحقيقة، أن ندرك القوة والطاقة الجدالية التي وظفها فيبر في هذه المعركة، سوى على ضوء تبرير هاينز الذي لم يكن -بعد كل هذا- يعتبر نكرة. إن الأمر يتعلق بأحد المؤرخين الأكثر أهمية في زمنه. وزيادة على ذلك، لم يكن هاينز بشكل جلي، أقل انتماءا إلى اليمين من فيبر على المسرح السياسي في تلك الحقبة.

رغم ذلك، يصطدم تبرير فيبر بعقبة، تمكن هاينز كيف يتحاشها. لم يؤد الموقف الفردي والليبرالي، المصبوغ بالنزعة البطولية عند فيبر وحسب إلى أن يقرر انحيازه لصالح سياسة اجتماعية ليبرالية ونقد الموقف الراهن المضاد-الليبرالي. كما دفعه ذلك أيضا إلى التعبير عن تشاؤم عميق، إزاء النزعة التدخلية المتعاظمة للدولة في زمنه. فهو يعتبرها كحدث جديد ويأسف: ﴿أن تنمو الاتجاهات نحو الدولنة، المجتمعية، النقابية بلا هوادة في وقت واحد. وأن مراكز الموظفين في النقابات، ستدخل في فرص المسيرة المهنية عند موظفي الدولة والمراكز المؤثرة للدولة، في مواقف موظفي الصناعة. ولهذا السبب، من بين أسباب أخرى، ستكون التأثيرات السوسيو-سياسية ﴿للدولنة﴾ أو تكوين النقابات التي تخضع للدولة أو

أي شكل من العلاقة، سواء كانت بين أجهزة الدولة والمجموعات (البلديات)، من جهة والنقابات الكبيرة من جهة أخرى، في المستقبل أكثر فأكثر تشابها. إن السياسة النقابية التي ورثناها، ستفشل :﴿ضد أجهزة الهيمنة ذات السلطة اللاقياسية، كما تفشل سياسة كافة التشكيلات التي يمكنها أن تعدنا بسياسة اجتماعية ليبرالية حقيقية﴾(Weber, M. 1967 [1912] :269).

بينما دافع هاينز عن الموقف المعاكس، بشكل صارم. فقد لاحظ وتقبل الاتجاه، نحو زيادة حجم الشركات (والزيادة المترتبة في عدد العمال الأجراء)، كما ساير تدخل الدولة المتزايد. وباعتباره مؤرخا للمذهب الاستبدادي والنزعة التجارية، فقد بدا له ذلك أمرا اعتياديا، رغم أنه ليس كذلك في الواقع. وأيد فكرة وجود المزيد من شركات الدولة. وكان يعتقد عكس فيبر، أنه من الممكن أن تشكل الدولة، أفضل موظف مقارنة بالشركة الخاصة، لأنها قبل كل شيء، ليست في حاجة للتفكير في الربح (Hintze, O. 1964: 120) ! وللأسباب التي أشرنا لها، فهو يعطي اعتبارا أقل للرأسمالية من فيبر وهو لا يوجه انتقادات كبيرة للبيروقراطية. وهذا ما حال، دون إعداده تحليلا ذكيا ونقدا لزمنه، مثلما قام فيبر بذلك. لكن، ذلك ما جعله دون ريب، أكثر تفتحا على كيفيات ومنظورات أخرى، يمكنها أن تكون أكثر أهمية وثراءا على المدى البعيد، مقارنة بالقضايا المماثلة التي صدرت عن هذا الأخير. لنأخذ هنا مرة أخرى، مثل البيروقراطية:

يبدو أن خطر: ﴿الإبادة التي تؤدي لها برودة البيروقراطية﴾ (Mommsen, W. J. 1974b: 105) التي يخشاها فيبر، على المدى البعيد، يرتكز على تمثل البيروقراطية كبنية جامدة، عاجزة عن التجديد بذاتها، تشكل عقبة أمام المبادرة، تخنق كل شيء في الشكلانية وتهدد الحريات. إنها بيروقراطية لا يجب أن ننتظر منها محاولات تغيير اجتماعي وسياسي. بحيث أن محركات التغير الاجتماعي، لا يمكنها أن توجد سوى خارجها، عند القادة السياسيين، المقاولين الرأسماليين أو بكل بساطة عند الأفراد الحازمين. يمكننا أن نتساءل إذا لم يفرط فيبر، في تعميم الخصائص البيروقراطية في زمنه وبلده وربما أيضا، لأسباب سياسية تمت الإشارة إليها سابقا، ولم يكن يدركها بالحدة الكافية. يمكننا أن نتساءل على أية حال، إن لم يكن قد أهمل كثيرا، إمكانية حدوث تحولات داخلية في بيروقراطية، كانت وقتها في حالة تحول، من الإدارة القديمة التي تضمن النظام العام نحو الإدارات الجديدة التي تضطلع بتقديم الخدمات.

لقد كان هاينز أقل حزما من فيبر، إزاء الموظفين في وقته. وبوصفه مؤرخا، فقد كان يميل ربما إلى البحث عن مبررات أكثر التصاقا بالواقع، بحيث توصل منذ عام 1911 إلى نتيجة أخرى. فقد أكد أن التعديلات في طبيعة العلاقات الاجتماعية، قد برزت في البلاد، عقب التوسيع المستمر في مدى ووظائف تدخلات بيروقراطية الدولة. وقد ظن أنه تعرف – استنادا إلى مرونة قانون الموظفين وفردانية أجورهم- على محفزات وفضاءات جديدة لمبادراتهم الشخصية، حركية وحرص كبيرين على مبدأ النتيجة، بعبارة أخرى، على اتجاهات تقرب نمط سلوك البيروقراطية الذي

يتمدد ويتحول إلى نمط سلوك الاقتصاد الخاص (Hintze, O. 1964: 123). ولكي نمدد أفكار هاينز، نقول أن البيروقراطية المهيكلة، على هذا المنوال، لا تخنق الديناميكية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية بالضرورة. بل يمكنها بالعكس، أن تحفزها وتدفعها نحو الأمام، مثلما عهدنا ذلك في ظل العهد القديم. هكذا، يرى هاينز زيادة على ذلك، أنه سيكون من الجائز الحيلولة دون أن يؤدي تمدد وأهمية الوظيفة العمومية، بفضل تدابير خاصة إلى التقليص من مجال الحرية.

بكل تأكيد، لا يتطابق هذا مع مجموع التبريرات التي قدمها هاينز. لا يوجد أدنى شك، أنه كان أقل انطباعا وتفاعلا بالمؤثرات المضادة–لليبرالية التي تتميز بها سيرورة البيروقراطية. لكن، يبدو أن عددا معتبرا من العوامل، تكشف أن هاينز مؤرخ العهد القديم، يحصل هنا على نقطة تدخله إلى بعض مركبات البيروقراطية الحديثة التي تعيد الاعتبار أكثر للتطورات والإمكانات المستقبلية، أفضل مما توقعه فيبر. إدراك مثل تلك الاتجاهات، نحو التطور من داخل البيروقراطيات (اتجاهات كانت قابلة للتعرف عليها في البيروقراطية الصناعية لسنوات 1910) وتجد نوعا من التأكيد في البحوث الراهنة، ألم يكن بوسعها أن تجعل فيبر أكثر حيطة، بشأن نبوءته الشهيرة حول: ﴿التلكؤ الثقافي بواسطة الروتين البيروقراطي﴾. وهي النبوءة التي لم تتحقق بشكل كامل، حتى اليوم ؟ ألم يكن من الأحسن له، أن يتقبل إمكانية أن الحرية والتنظيم، الديناميكية والبيروقراطية، لم تكونا بالضرورة متعارضتين إلى هذا الحد، كما كان يعتقد ؟

3- أفكار مشتركة بين فيبر وهاينز عن البيروقراطية

رغم اختلافهما الظاهري، كان هاينز وفيبر يتقاسمان نقطة جوهرية مشتركة: اهتماماتهما بالوظيفة العامة وبالبيروقراطية (Hintze, O. 1964:315) . سنحاول في الأفكار والتحليلات التي ستلي أن نوضح هذا القاسم المشترك والتقارب على هذا الأساس ونقوم بتحليل ما يميز تفكيرهما، بكيفية تجيب على طموحين اثنين:

1) **البيروقراطية**: يكشف اهتمام كل من فيبر وهاينز بالبيروقراطية إلى أي مدى عرف المفكران، كيف يتغذيان من تجارب مركزية تتعلق ببيئتهما الاجتماعية والسياسية، وجعلاها خصبة بالنسبة لعملهما. وساهما في تكوين سلطتهما الفكرية، ليس وحسب عبر العديد من منشوراتهما المتعلقة بالمسائل الراهنية، لكن أيضا في قلب عملهما العلمي. من المتعارف عليه، أن الاتجاه نحو المنظمة البيروقراطية، قد احتد تدريجيا في البلدان الصناعية المتقدمة في العقود الأخيرة من القرن 19م وفي العشريات الأولى من القرن العشرين. وسيدعم هذا الاتجاه، دور البنيات الدولاتية وفي البداية، بنية الإدارة في ضبط المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. صار منحى الدولة المتدخلة أكثر فأكثر جسارة وحيوية. وتشكلت التنظيمات الاقتصادية (الشركات الكبيرة، التجمعات، الكارتلات) كجزر بنية بيروقراطية في محيط العلاقات الاقتصادية للسوق. وهو ما عمل على تعديل تلك العلاقات نفسها. ويتطور هذا الاتجاه نحو بنينة المصالح البيروقراطية بسرعة، حيث تحولت الإمبراطورية إلى جنة (إلدورادو) لجماعات المصلحة: صارت «المنظمة»

(«Organisation») إحدى الكلمات الضابطة في تلك اللحظة. وكردة فعل إزاء هذا الوضع، فقد تطورت أشكال المعارضة الجديدة التي تنتقد اتجاهات المنظمة والسيرورة البيروقراطية، بين الطبقات الوسطى التقليدية، حركات الشباب والمعارضات النقابية والعمالية (Naumann, F. 1966: 19-35).

لم تظهر هذه الاتجاهات نحو التنظيم والسيرورة البيروقراطية، مبكرا وبشكل أقوى في مكان آخر، سوى في ألمانيا. هنا بالفعل، برزت هذه الاتجاهات الحديثة صوب السيرورة البيروقراطية –التي تجلت بعد ذلك، في الولايات المتحدة، بريطانيا وغيرهما– التي قابلت التقاليد البيروقراطية الهرمة، الحيوية والقوية تقليديا وسهلت من عملية توطينها. بينما كان الأمر على خلاف ذلك، في الولايات المتحدة وبريطانيا، أين كانت التقاليد البيروقراطية ما قبل الصناعية غائبة فيهما، بشكل كبير. وفرضت الاتجاهات الحديثة نحو التنظيم البيروقراطي نفسها، بكيفية مترددة وغير مكتملة (Kocka, J. 1981: 453-468). وبالقدر الذي كانت تعالج فيه بكيفية معمقة جدا مشكلات البيروقراطية وسيرورة البيروقراطية في الحقول العلمية المختلفة، فإن أعمال فيبر وهاينز لم تعكس وحسب، تجربة أساسية في زمنهما، لكنها أبعد من ذلك، قد عكست ظاهرة رئيسية تجلت بالخصوص، مبكرا وبكيفية حادة نسبيا في ألمانيا ولا تزال تستمر في ممارسة تأثيرها في وقتنا في شكل مختلف ومضخم. يمكننا إذن، عن طريق دراسة بيروقراطية هاينز وفيبر، أن نأمل في اكتشاف جانب مركزي من تفكيرهما،

حيث تتقاطع فيه، تجاربهما المعاشة وأعمالهما العلمية. يعتبر ذلك بمثابة بعد آخر، يمنح عمل هذين الكاتبين الكبيرين راهنية خاصة.

2) **الموظفون**: تحتل مشكلة الموظفين والبيروقراطية، مركزا مفتاحيا في أعمال هاينز وفيبر. من الممكن إذن، وانطلاقا من هذا الموضوع، أن نفكك الشفرة ونفهم بكيفية مقارنة الخصوصيات الجوهرية في أثر كل منهما. وانطلاقا من الطريقة التي يعالج بها كل منهما إشكالية البيروقراطية، نريد أن نبين كيف أن أحدهما كما الآخر، يمزجان بين قضايا الالتزام السياسي، نقد أزمة زمنهما (بالمعنى الواسع)، المصالح العلمية والعمل الأكاديمي. مثلما سنقوم بتبيان ذلك، هناك علاقة تبادلية وثيقة بين فهمهما المتباين للبيروقراطية والسياسة وأولويتهما السياسية من جهة، والخصائص النظرية الأساسية والأسس المنهجية في عملهما العلمي، من جهة أخرى. وفيما سيلي، سنقارن بالأساس، عمل فيبر مع النصوص التي كتبها هاينز، حتى عام 1920.

الخاتمة

إن تحليل البيروقراطية الذي قام به فيبر، واقترب منه هاينز بالتأكيد، بعد ذلك في سنوات 1920 كان له دون ريب مستقبل أفضل. اليوم أيضا، يسمح ذلك التحليل، بلفت الانتباه نحو الأخطار المحدقة والجدية التي تهدد الحرية الفردية التي يحملها التحول الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي المترتب عن التنظيمات. لكن في الحين ذاته، تشكل النظرية الفيبرية الهائلة لحظة سيرورة تاريخية ضرورية ومتعددة الأبعاد من النقد الليبرالي وتفكيك الدولة التسلطية القديمة، لفائدة تحول تعددي وبرلماني في الدائرة

السياسية. لكن الآن، ونظرا لأن هذا التحول قد نجح، بشكل واسع أو بالعكس، بقدر ما نجح حتى الآن، فإننا نعثر في تحليل هاينز (المتجاوز على أكثر من صعيد) الذي لم يكن وحسب أكبر سنا من فيبر، لكنه ينتمي أيضا إلى حقبة أخرى على أكثر من سبيل للأفكار والتأملات الهامة، كما لا يمكن الاعتقاد في ذلك للوهلة الأولى. إن حرصه على مضاعفة الإدراك الأيديولوجي، حول مسألة أن الموظفين سيمثلون من تلقاء أنفسهم الضمانة المحايدة للمصلحة العامة، فوق الأحزاب، لا يشكل جزءا منه.

وبالمقابل، فإن ما هو ملفت للانتباه، هو الكيفية التي يعي بها هاينز، أفضل من فيبر، بالقدرة الداخلية للبيروقراطية على التحول، دفعة واحدة من ﴿الرأسمالية المنظمة﴾ التي تفرض نفسها تدريجيا. يجد فيبر نفسه بلا منازع، أكثر تشتتا ولا تاريخيا من هاينز، إزاء ﴿الرأسمالية المنظمة﴾، بسبب التصور الذي يحمله عن للبيروقراطية، السياسة والحرية. وأن موقف هاينز إزاء التمييز بين الإدارة السياسية والوظيفة العامة العليا التي يمكننا اليوم، أن نميزها باختلافات من حيث الدرجة أكثر من الازدواجية النوعية، مهم جدا. وبالعكس، كان فيبر يفترض وجوب الفصل الصارم، بين القائد والجهاز الذي يتمتع بواقع أكبر، من وجهة النظر مشروعية السلطة الدولاتية، أكثر مما يتعلق بممارسته الفعلية. نحتفظ في الأخير، ببعض الجوانب من تصوره عن السياسة – التي رغم خصائصها الدولاتية، القبل-تعددية والقبل- ديمقراطية التي لم تعد تصلح في أيامنا هذه- التي هي مع ذلك أكثر تأثرا بواقع أن السياسة لا تتمثل فقط في معركة، لكنها

تتمثل في تكوين الإرادة التي تسير جنبا إلى جنب مع الخبرة، التحليل والأهداف المشتركة، مثل: ﴿الرخاء﴾، ﴿العدالة﴾ و﴿السلم﴾.

*** قائمة المراجع**

- كاترين كوليو تيلين (1994) ماكس فيبر والتاريخ، ترجمة جورج كتورة، لبنان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- عبد السلام بن عبد العالي و محمد سبيلا،(1991) ماكس فيبر: رجل العلم ورجل السياسة، ترجمة نادر ذكرى، عن الفلسفة الحديثة، المغرب، الرباط: دار الأمان.

- جوليان فروند(1998) سوسيولوجيا ماكس فيبر، ترجمة جورج أبو صالح، لبنان، بيروت: مركز الإنماء القومي.

- Catherine Colliot-Thélène (2008) la sociologie de Max Weber, La découverte, Paris, France.

- Hintze, Otto. (1914), "Discours inaugural à l'Académie des sciences de Prusse", Sitzungsberichte, Berlin.

- Hintze, Otto. (1915a), "L'Allemagne et le système d'État mondial", in. Hintze, O. / Meinecke, F. / Oncken, H. / H. Schumacher, H., L'Allemagne et la guerre mondiale, Berlin.

- Hintze, Otto. (1915b), Les Hohenzollern et leur travail. 500 ans d'histoire patriotique, réimpr. 1979, Berlin .(

- Hintze, Otto. (1917a), La démocratisation de la constitution prussienne , European State and Business Journal, n° 2,

- Hintze, Otto. (1917b), Sur la réforme du droit électoral prussien», dans le journal européen d'État et d'affaires, n° 2,

- Hintze, Otto. (1964), Traités collectés, vol. 2: Sociologie et histoire, Göttingen, éd. G. Autriche.

- Hintze, Otto. (1967), Traités collectés, vol. 3, Gouvernement et administration, éd. par G. Oestreich, Göttingen.

- Kocka, Jürgen. (1980a), «Le capitalisme organisé dans l'empire?», In Historische Zeitschrift, n° 230.

- Kocka, Jürgen. (1981), «Capitalism and Bureaucracy in German Industrialization», in Economic History Review, n° 34.
- Mommsen, Wolfgang. J. (1974a), Max Weber. Gesellschaft, Politik und Geschichte, Francfor.
- Mommsen, Wolfgang. J. (1974b), Max Weber und die deutsche Politik (1890-1920), Tübingen,
- Friedrich Naumann (1966) [1906], «Neudeutsche Wirtschaftspolitik", in id. : Werke, Ed. par Th. Schieder, vol. 3, Cologne / Opladen,).
- Weber, Max. (1965), Essais sur la théorie de la science, trad. par Julien Freund, Paris, Ed. Plon.
- Weber, Max. (1970) M. Le Judaïsme antique (1917-1918), traduction par Freddy Raphaël, Plon.
- Weber, Max.(1979) Le savant et le politique, Plon 10/18.
- Weber, Max. (1996) Sociologie des religions (choix de textes et traduction par Jean-Pierre Grossein), Gallimard.
- Weber, Max. (1998) Economie et société, introduction de Hinnerk Bruhns, traduction par Catherine Colliot Thélène et Françoise Laroche, La Découverte.
- Weber, Max. (2000) Confucianisme et Taoïsme (1916), traduction par Catherine Colliot-Thélène et Jean-Pierre Grossein, Gallimard.
- Weber, Max. (2003a) L'Ethique protestante et l'esprit du capitalisme (1904-1905), traduction par Jacques Chavy, Plon, 1964; nouvelles traductions par Isabelle Kalinowski, Flammarion 2000; Jean-Pierre Grossein, Gallimard.
- Weber, Max. (2003b) Hindouisme et Bouddhisme (1916), traduction par Isabelle Kalinowski et Roland Lardinois, Flammarion.

للإحالة على هذا المقال:
ـ ساسي سفيان، (2020)، « **البيروقراطية بين فيبر وهاينز** » . **المواقف**، المجلد: 16، العدد: 04، ديسمبر 2020، ص. ص 197- 225.